بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسوله وعلى آله وصحبه أجمعين. . وبعد: فإن علماء اللغة العربية متفقون على أن العربية الفصحى التى نزل بها القرآن العزيز، ووصل بها إلينا أشعار العرب ونثرهم تمثل لغة عالية مشتركة انتقت خصائصها الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية من لهجات القبائل العربية التى كانت تعج بها ألسنة تلك القبائل على طول الجزيرة وعرضها شرقًا وغربًا وجنوبًا وشمالاً.

وعلى الرغم من توحدها -على ما ذكرنا- فقد ظل لكل قبيلة لهجتها الخاصة بها تلتزمها فى حياتها العادية وتتبادل بها شئون حياتها اليومية فإذا ما جد الجد تخلوا عنها ليتكلموا باللغة العالية المشتركة التى كثيرًا ما تظهر فيها صفات لهجاتهم الإقليمية فى جميع نواحيها، يؤيد ذلك جملة حقائق منها:

١- ما نحن عليه اليوم إذ لكل منا -نحن العرب- لهجته الخاصة به سواء أكان ذلك ناتجًا من افتراق الأقطار العربية بنا أم توزعنا داخل البلد الواحد، ولكل ذلك مسببات طبيعية واجتماعية وتاريخية وسياسية. .

وقد نجم عن بعض ذلك استقلال كل لسان بلهجته التى تنسبه إلى موطنه حتى بين أبناء المنطقة الواحدة نتكلمها فيما بيننا لنقضى بها حوائجنا، لكننا سرعان ما نهرع إلى العربية الفصحى إذا ما ألجئنا إليها فى المناسبات والمواطن التي تستدعي ذلك.

ولعل هذا هو ما كان عليه الحال بين أبناء قبائل العرب فى جاهليتهم وبعد إسلامهم.

٢- ما أكده علماء العربية الذين نقلوا إلينا لغة العرب بعد وقوفهم على حال أبنائها فأثبتوا ذلك وشفعوه بالأدلة والبراهين فكان من حصيلته كمية هائلة -ولكنها دون المأمول- من تلك الشواهد التي تدل على حقيقة الاختلاف اللهجي.

إلا أن الجامعين الأولين للغة العرب على الرغم من إدراكهم لتلك الحقيقة هبوا يجمعون دون تفريق بين ما هو استعمال عام مشترك يتكلمه جميع العرب وما هو استعمال خاص بفئة من قبائلهم ويجب أن ينص على قيامه بهم دون غيرهم. ومع اعتقادي بأنه قد وجد من الأسباب والدواعي ما وجههم ذلك التوجيه الخاص فإنني أرى أنهم قد حرمونا من معرفة المطرد على ألسنة جميع العرب والخاص ببعضهم دون بعض، وكان من محاسن ذلك الأمر لو سلكوه:

١- أن يمكننا من الوقوف على لهجة كل قبيلة على حدة لمعرفة خصائصها اللغوية، ووضع تقعيد خاص بلهجة كل قوم دون أن يشركهم فيها سواهم.

٢- أن يجنب واضعي قواعد اللغة العربية من تلك العقبات التي اعترضت طريق اطراد قواعد نحوهم دون أن يطعن فى اتساقها مع الوارد عنهم وأنها لا تتخلف.

٣- أن يحفظ للوارد عنهم -مهما قل- حرمته لا أن يزج به مع ما لا يتفق ووضعه أو يقحم على القواعد التى بنيت على الكثير والشائع تحت مسميات «الشذوذ والندور، والضعف والقلة والخبث والرداءة... إلخ».

وهكذا وجدنا النحاة معذورين عندما تناولوا لغة العرب التى نقلت إليهم بالتقعيد بمعزل عن معرفة مستويات لهجاتها التى تكونت منها، وما تعبر عنه، ومدى فصاحة أهلها إلا قليلاً، فوضعوا للكثير الوارد عنهم قاعدة نحوية تنتظمه جميعًا، فإذا جاء شيء عنهم يخالف تلك القاعدة -لأي سبب- حكموا عليه -وهم معذورون في ذلك- بالشذوذ والندور والقلة... وهلم جرا. أو تأولوه، وكان عليهم أن يفرقوا بين ما كان وجهه اختلاف اللهجات وما جاء ضرورة أو توهما... إلخ.

لهذا رأيت أن أسلط الضوء على هذه القضية من قضايا لغتنا العربية وأن أبين موقف النحاة منها، فعقدت العزم على الحديث عن اختلاف اللهجات العربية، وكيف وصلت إلى كتب النحاة لأصل من وراء ذلك إلى معرفة:

١- صلة اللهجة باللغة المشتركة باعتبار الأولى جزءًا من الثانية ومكملة لها تجري فى نطاقها وتستمد منها وجودها، وتعد التنفيذ الفعلي لها.

٢- موقف النحاة منها، وكيف تناولوها بالتقعيد عندما وجدوا بعضها يخالف شائعًا كثيرًا ومطردًا مقيسًا.

٣- مدى حجيتها في اللغة، وهل يجوز القياس عليها لاسيما ذلك الذي أيدته القراءات القرآنية الصحيحة والنصوص الثابتة المعزوة إلى أصحابها.

فبدأت بجمع آثار تلك اللهجات التى وردت فى كتب النحو وكل ما يمت إليها بأدنى سبب -مما وقعت عليه يدي من مطبوع أو مخطوط أو مصور.

وقد قسمت الكتاب إلى قسمين:

اشتمل الأول منه على الحديث عن اللغة واللهجة، وصلة كل منهما بالأخرى، وعوامل تكون اللهجات وصلة ذلك بالعربية المشتركة.

وفي القسم الثاني من الكتاب جمعت آثار تلك اللهجات العربية التي وردت في كتب النحو والصرف.

وقد رتبت كل ما تجمع لدي من مادة على حسب ورودها في أبواب النحو العربي في أشهر ترتيب لها -وهو ترتيب ألفية ابن مالك -فوضعت كل اللهجات التي وردت عند النحاة فى باب المعرب والمبني مثلاً في باب واحد يحمل نفس العنوان، ورتبتها فيه على حسب مسائله حيث وردت في كتب النحاة، فلهجات المعرب والمبني توزع على مسائل:

الأسماء الستة -المثنى- جمع المذكر السالم...

ولهجات باب كان وأخواتها على:

كان وما يتعلق بها -ليس وما ورد فيها- ما ولا ولات وأن النافيات -زيادة الباء في أخبار بعضهن...

وكذلك فعلت في جميع أبواب النحو ابتداء من المعرب والمبني وانتهاءً بالإدغام.

وقد خلصت من الإجابة على أكثر تلك القضايا إلى جملة حقائق من أهمها:

١- أن علماء العربية عامة والنحاة خاصة قد نظروا إلى اختلاف اللهجات العربية على أنها حقيقة لا شك فيها، وصاحب ذلك إحساسهم باختلافها بيد أنهم قد

obeikandl.com

افترق بهم الطريق عند تناولها بالتقعيد، فمن قابل لها؛ لاعتقاده أن لاختلافها وجهًا من القياس فى العربية، ومن رافض لها واقف عند حدود ومعالم لا يتعداها.

٢- والمعروف أن لكل ذلك أثره في مواقف النحاة حيث تشكلت آراؤهم بوحي من ذلك الاختلاف وعلى ضوئه -في غالب الأحيان- عندما تناولوا كلام العرب بالتقنين ووضع القواعد.

ونتيجة هذا البحث والاستقصاء -ما أمكن- أخذتُ في:

١- توثيق معظم تلك اللهجات، ومحاولة نسبة ما جاء منها مغفلاً دون عزو إلى أصحابه من العرب، أو اضطربوا فى نسبته، وساعدني على ذلك معاجم اللغة والأمالي وكتب النوادر وما حفلت به كتب القراءات والتفسير من الإشارة إلى لغات لم يرد لها ذكر في سواها.

٢- اعتمدت جانب الترجيح في نسبة هذه الظاهرة اللهجية، فما أجمع عليه معظم علماء العربية على أنه مظهر لهجي أو هو لهجة لتميم -مثلاً- غير أنه قد نسب إلى غيرها من العرب، رجحت أنه لهجة تميم، وربما شاركها فيها الآخرون من القبائل العربية، وَوُجِدَ فى كلامهم نتيجة تلاقي العرب واجتماعهم مع بعض في الأسواق والمناسبات الكثيرة التي تجمع عادة بين أبناء أمة عاشت قبائلها على صعيد واحد.

٣- وقد حاولت -ما استطعت- الربط بين اختلاف لهجات العرب واختلاف القراء في قراءاتهم، وجعلت كتب القراءات هي المصدر الأصيل في ترجيح كثير من لهجات العرب باعتبار أن لاختلاف اللهجات علاقة كبيرة بظهور القراءات.

٤- ووقفت مع بعض علماء اللغة ولاسيما النحويين من اختلاف اللهجات العربية، ومدى اعتدادهم باللهجة أو عدمه وقفة الباحث والناقد والمتلمس للحقيقة مهما يكن تقبل الآخرين لها.

٥- انتصرت لكثير من اللهجات التي وقف منها بعض النحويين موقفًا غير حميد، وكان موقفي منها موقف الذي يعتقد ما اعتقده بعض المنصفين من علماء العربية عامة والنحويين خاصة من أنها تمثل فصيحًا من القول يجب استعماله

والقياس عليه، وعدم تأويله مادام قد ثبت أنه لغة لقوم معينين من العرب لا تتكلم إلا به، وأيدتها القراءات الصحيحة السند والنصوص الثابتة عنهم.

وظني أن طلاب العربية عامة والنحو العربي خاصة كانوا بحاجة ماسة إلى دراسات جادة تعرفهم موقف النحاة العرب من اللهجات العربية القديمة، ومدى تقبلهم لها في دراساتهم النحوية، وأنها قد كانت في يوم ما توجه مسار الدرس النحوي نحو احترام النص الوارد عن العرب مهما كان شاذًا، وعدم الزراية به، وتحكيم القاعدة النحوية فيه.

ومهما يكن فإني أعتقد أن ما تجمع لي من مادة علمية بنيت عليها بعض ما توصلت إليه من نتائج كان كافيًا في إيضاح معظم جوانب الحقيقة.

وكان لي رأيي -الذي أرجو أن يكون صوابًا- في معظم القضايا التي ناقشتها لإيماني العميق بأن مهمة الباحث أن يكون صاحب رأي مستقل فيما يعرضه ويناقشه، وغاية نبيلة يريد إبرازها للآخرين دون أن تعوقه عن تحقيق رسالته مظنة الخطأ أو القصور عن إدراك الكمال وعزائي أنني قد أخصلت فيه النية، وصححت عزمي في كل خطوة خطوتها فيه، وأبعدته -ما أمكن- من نوازع الهوى، وبذلت فيه من الجهد والعناء ما هو جدير به كيف لا وهو وثيق الصلة بقراءات كتاب الله الكريم وموقف النحاة منها.

وفي الختام: فإنني أرجو من الله صادقًا أن أكون قد وفقت إلى ما قصدت إليه وحفظني من اللغو والرفث، وجنبني الزلل في كل ما وصلت إليه من آراء وأبديته من مناقشات لأقوال العلماء والباحثين... وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

المؤلف

أ.د يحيى على يحيى المباركي

أستاذ علم الصوتيات في جامعة الملك عبد العزيز

جدة ١٤٢٨هـ

****